دور الطبقة الوسطى
فى التاريخ الإسلامى

تعد معالجة هذا الموضوع ضرباً من المغامرة ما لم يتزود الدارس بمنهجية المؤرخ فى رصد الوقائع وتحقيقها، ورؤية المفكر بشمولية النظرة مع القدرة على الاستقراء والتخريج.

ولعل إلغاز هذا الموضوع كان ولايزال يعزى إلى عدم وجود «المؤرخ المفكر» الذى يستطيع تقديم خريطة معلمية لصيرورة التاريخ الإسلامى الوسيط، استناداً إلى قراءة أمينة لمنحنيات تطور الأحداث والوقائع وترجمتها إلى منظومة من الأفكار الواضحة التى تفسر وتنظر مجريات الواقع العيانى التاريخى.

ولا أبالغ إذ أقرر أن أحداً من مؤرخى التاريخ الإسلامى لم يسهم حتى فى طرح هذه الإشكالية برغم سيل الدراسات والأبحاث فى حقل الإسلاميات. ولا أخالنى مبالغاً أيضاً حين أذهب إلى أن هفنة من المشتغلين بالفكر الإسلامى ممن تصدوا للموضوع قد خانهم التوفيق نتيجة الإفراط فى التنظير التأملى الانطباعى على حساب الواقع العيانى التاريخى الذى لا يعلمون عن مجرياته ووقائعه إلا النذر اليسير.

ولعل فى اشتغالى بحقل التاريخ الإسلامى لعقود ثلاثة من الزمن واهتمامى بقضايا التراث تحصيلاً وتأليفاً ما يبرر مشروعية التصدى لطرح تلك الإشكالية ومحاولة حلحلتها.

وبدءًا أرى أن هذه الإشكالية تمثل جانبًا من إشكالية أعم وهى دراسة التاريخ الاقتصادى – الاجتماعى فى العالم الإسلامى الوسيط والتأسيس على نتائجها فى تفسير تراثه الحضارى عمومًا والثقافى على نحو خاص.

ولعل عزوف المؤرخين العرب المحدثين يرجع إلى أمرين أساسيين: أولهما: الخلط بين تاريخ الإسلام كعقيدة «سماوية» وبين تاريخ المسلمين كفعاليات «بشرية أرضية»؛ الأمر الذى ولّد عددًا من المحاذير والمصادرات اللاهوتية حالت دون الوقوف على الكثير من حقائق هذا التاريخ، وهو أمر سبق أن نبهنا إليه فى مؤلفاتنا، بحيث ظلت مساحات عريضة من هذا التاريخ تدخل فى إطار ما أسميه «بالمسكوت عنه» وما يسميه محمد أركون[1] «باللامفكر فيه». وفى الحالات النادرة التى جرى من خلالها تناول بعض هذا الجانب أو ذاك تلون «خطاب» المعالجة «بالمماحكة» و «الذرائعية» و«التبريرية».

وثانيهما: يكمن فى منهجية التناول؛ إذ ساد التعويل على الوصف والسرد، أو ولوج باب التفسير من خلال الإقليمية والاثنية والتيولوجية والبطولة الفردية. وإذا كانت طبيعة الموضوع تفرض طبيعة المنهج – كما يرى ميشيل فوكو – فإن موضوعًا كالذى نحن بصدده لا مندوحة عن خوضه إلا بالتسلح بالمنهج الاجتماعى الصراعى التاريخى الذى كان ولايزال مقترنًا فى أذهان معظم مؤرخينا «بالإلحاد الماركسى» !! وقد غاب عنهم أن هذا

---

(١) تاريخية الفكر العربى الإسلامى، ص ١٢ ومابعدها، بيروت ١٩٨٦.

المنهج ثمرة جهود أجيال عديدة من المؤرخين بدءًا بثيكوديديس ومرورًا بمسكويه وابن خلدون والمقريزى [1]. كما أن الحكم الفيصل فى صحة أى خطأ هذا المنهج منوط بالمؤرخين وحدهم كما ذكر وولش [2].

وإذ يحاول البعض تبرير الإحجام والتقاعس بحجة ندرة المادة التاريخية، فالثابت أن القدماء خلفوا تراثًا معرفيًا ثريًا بصدد التاريخ الاجتماعى يتمثل فى الأدب الجغرافى وكتب الخراج والفقه والنوازل والطبقات وغيرها، مما يسقط هذا التبرير من أساسه.

بل لا نعدم من القدماء من طرق باب المنهجية المادية الصراعية التاريخية وربما الجدلية أيضًا. وأشير هنا إلى ابن قتيبة فى «الإمامة والسياسة» حيث فطن إلى الجانب الصراعى، والبلاذرى فى «أنساب الأشراف» حين وقف على البعد الطبقى، والمسعودى الذى قسم «التاريخ الشامل» فى «مروج الذهب»، والتنظير الأولى فى كتابه «التنبيه والأشراف». أما مسكويه فى «تجارب الأمم» فقد أبرز أهمية الاقتصاد كحافز على الصراع. وعن أبى حيان التوحيدى فى كتابه «المقابسات» نجد إرهاصات الرؤية الجدلية التى عمقها ابن خلدون فيما بعد، بل ربما نجد فى نصوص لابن سعد [3] سبقًا فى هذا الصدد. أما الجاحظ فحسبه إبراز قيمة العمل

---

(١) راجع: محمود إسماعيل: فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية، ص ١٧، بيروت ١٩٨٨.

(٢) مدخل لفلسفة التاريخ، ص ٢١٨، القاهرة ١٩٦٢.

(٣) فى نص لابن سعد يقول: «قيل لإبراهيم النخعى إذا بلغ الرجل أربعين سنة على خلق لم يتغير عنه حتى يموت. قال.. وكان يقال لصاحب الأربعين احتفظ بنفسك» الطبقات الكبرى، جـ ٦، ص ٢٧٧، دار صادر بيروت دون تاريخ.

كقوة أساسية فى عملية الإنتاج ونفى العصبية القبلية والعنصرية فى تفسير التاريخ فضلاً عن موسوعية المعرفة وتوحدها. وعند ابن خلدون نجد جماع ذلك كله إلى حد الجزم - دون مبالغة - بأنه وقف على أكثر من ٨٠٪ من قوانين المادية الجدلية التاريخية (١).

وإذا كانت غالبية المؤرخين الأوائل قد غيَّبت مفهوم الطبقة؛ فإن البعض فَطِن إلى المفهوم الصحيح حين ذهبوا إلى أن حيازة الثروة هى أساس تشكيل البناء الطبقى.

لقد رأى البعض فى «الطبقة» مفهومًا زمانيًا قوامه القرب أو البعد من عصر الرسول؛ فقالوا بطبقة الصحابة والتابعين وتابعى التابعين.. إلخ. بينما ذهب البعض الآخر إلى تقسيم المجتمع إلى «أهل السيف» و«أهل القلم». ومنهم من جعل العنصر معيار التقسيم؛ فقالوا بطبقة العرب وطبقة الموالى، أو على أساس الدين كالمسلمين وأهل الذمة... إلخ وكلها مفاهيم خاطئة بطبيعة الحال.

ومع ذلك لا نعدم نصوصًا لمؤرخين قدامى تؤكد الفهم الصحيح لمصطلح الطبقة. انظر إلى قول ابن الفقيه (٢) «ينقسم المجتمع إلى أربع طبقات؛ ملوك قدمهم الاستحقاق ووزراء فضلتهم الفطنة وعِلْية أنهضتهم اليسار وأوساط العقهم بهم التأدب. أما الناس فزيد وجفاء». وعند إخوان الصفا نجد التقسيم الثلاثى «الأغنياء ومتوسطى الحال والفقراء» (٣).

---

(١) راجع: فكرة التاريخ بين الإسلام والماركسية، ص ٩، وما بعدها.

(٢) مختصر كتاب البلدان، ص ١٣٢، ليدن ١٣٠٢هـ.

(٣) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا الفكر الإسلامى جـ ١، ص ٦٥، الدار البيضاء، ١٩٨٠.

وإذا كان معظم المؤرخين العرب المحدثين قد تحاشوا في دراستهم الرؤية الاجتماعية والمنهج الجدلي الصراعي التاريخي؛ فمن الإنصاف أن نشير ونشيد ببعضهم ممن عولوا على تلك الرؤية وذلك المنهج بصورة أو بأخرى. فعند الدكتور حسن محمود مثلاً نجد تفسيراً لقيام الدولة العباسية من خلال تعاظم دور الطبقة الوسطى – ممثلة في الدعاة – الذين قادوا الأتباع والأنصار من العوام لتقويض الخلافة الأموية. وعند أحمد أمين وطه حسين نجد التفسير الاجتماعي لأحداث صدر الإسلام تلميحًا أو تصريحًا[1]. وخلال العقدين الأخيرين من هذا القرن ترسخ هذا المنهج وتلك الرؤية على أيدي جيل جديد من المؤرخين الشبان من أمثال هادي العلوي وإبراهيم القادري وأحمد الطاهري وعلي علبي ومحمد حسن وحامد تضغوت وعبد الكريم بيضون ونريمان عبد الكريم وغيرهم ممن تتلمذوا علينا أو على الدكتور الحبيب الجنحاني المؤرخ التونسي المعروف. كما نجد الرؤية ذاتها والمنهج نفسه في الكثير من الدراسات التراثية كأعمال طيب تيزيني وحسين مروة ومهدي عامل وغيرهم.

وغني عن القول إن المستشرقين كانوا سبّاقين إلى دراسة التاريخ الاقتصادي – الاجتماعي الإسلامي من منظور طبقي صراعي. فإلى جانب المستشرقين الروس – من أمثال بلباييف – والبولنديين – كموتايلنسكي وأويسكي – نذكر بأسماء مؤرخين غربيين من أمثال كرامر وبيكر وجولد تسيهر وكلود كاهن وجوتيان وايف لاكوست وغيرهم ممن أثروا بدراساتهم تاريخ الإسلام الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يتعلق بموضوعنا اختلف الدارسون في تقويم دور الطبقة

---

(١) انظر: العالم الإسلامي في العصر العباسي، ص ٣٧ وما بعدها، القاهرة ١٩٦٦.

الوسطى ما بين مُبالغ فى تقدير هذا الدور ورافض للاعتراف به أصلاً. وبين المؤرخين العرب المحدثين انفرد الحبيب الجنحانى بطرح الإشكالية وأجَّل الإجابة عنها ريثما تُنجز دراسات معمقة حول أنماط الإنتاج فى العالم الإسلامى الوسيط. وبين المفكرين العرب المحدثين بالغ طيب تيزينى حين زعم أن هذه الطبقة أنجزت تحولاً رأسماليًا (١).

وبالمثل نجد من المستشرقين من رفض الاعتراف بدور هذه الطبقة بل من نفى وجودها أصلاً (٢) كما هو حال هنريش بيكر، ومنهم من قال بقيامها بدور محدود خصوصاً على الصعيد الحضارى (٣)، ومنهم من أكد دورها السياسى والحضارى معًا (٤).

ويرجع هذا الاختلاف فى تقديرى إلى عدة أسباب هى:

أولاً: الاختلاف فى رصد الأساس الاقتصادى عبر مدى زمانى طويل ورقعة جغرافية شاسعة. فمن قائل بسيادة النمط الإقطاعى، إلى مرجِّح للنمط الخراجى، إلى مغلِّب النمط الرأسمالى أو «الراسمالوى»، وأخيراً وجد من قال بسيادة «نمط الإنتاج الآسيوى».

---

(١) عن التفصيلات راجع: مقدمة كتابنا سوسيولوجيا الفكر الإسلامى جـ ١، ص ٥ وما بعدها.

(٢) انظر: جوتيان: التاريخ الإسلامى والنظم الإسلامية، ص ١١٥، ١١٦، الكويت ١٩٨٠.

(٣) انظر: Levy; R: Social structure of Islam, Combridge, 1965, p. 46.

(٤) انظر: جوتيان: المرجع السابق، ص ١٤٢.

ثانيًا: عدم استقرار البناء الطبقى وتغيره من عصر إلى آخر وتعويل الدارسين على إطلاق أحكام عامة دون مراعاة للتحولات والانعطافات المعلمية التاريخية.

ثالثًا: الزج «بالأيديولوجيا» فى ميدان الإبستمولوجيا؛ الأمر الذى حال دون الوقوف على الحقائق العيانية الموضوعية.

رابعًا: الفهم الخاطئ للمفاهيم الخلدونية خصوصًا حول مقولة «العصبية» التى فُسرت كمرادف للقبلية والشعوبية والتعويل عليها فى تفسير التاريخ الإسلامى.

خامسًا: الأخطاء والأخطار الناجمة عن المنهج الانتقائى من حيث اصطياد نصوص بعينها واعتساف مضامينها لخدمة تصورات مثالية مسبقة (١).

ولقد حاولنا ما أمكن تحاشى تلك المزالق؛ وذلك بتقديم مسح أمين للواقع الاقتصادى المتغير فى العالم الإسلامى برمته وطوال عصور تاريخه؛ أسفر عن ظهور إرهاصات بورجوازية خلال عصر صدر الإسلام، تعاظمت خلال الحقبة ما بين منتصف القرن الثانى إلى منتصف القرن الثالث الهجريين فى صورة «صحوة» لا «ثورة» ما لبثت أن أجهضت خلال الحقبة ما بين منتصف القرن الثالث ومنتصف القرن الرابع الهجريين مفسحة المجال «لإقطاعية استغلال»، ما فتئت بدورها أن ضعفت ممهدة «لصحوة

---

(١) عن مزيد من التفصيلات، راجع: محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ص ١٣٢، ١٣٣، الكويت ١٩٨٩.

بورجوازية» أخرى وأخيرة شملت الحقبة ما بين منتصف القرن الرابع ومنتصف القرن الخامس الهجريين. وبعدها توارت وذوت لتسود الإقطاعية وخاصة العسكرية سائر أقاليم العالم الإسلامى وحتى مشارف العصور الحديثة.

وتأسيساً على هذا المسح الدقيق أمكن رصد البناء الطبقى بما يواكب المتغيرات على صعيد أنماط الإنتاج. كما أمكن الوقوف على حقيقة وضعية الطبقة الوسطى والإحاطة بشرائحها المتنوعة التى يمكن تحديدها على النحو التالى:

تكونت هذه الطبقة من عدة شرائح أهمها كبار التجار الذين شكلوا قوتها الفاعلة نتيجة هيمنة العالم الإسلامى على «تجارة العبور» العالمية بعد إحكام السيادة على البحار والمحيطات وإقرار نظم سياسية مستقرة حققت الأمن الداخلى وأنجزت انتعاشاً اقتصادياً شمل كافة قوى الإنتاج وخاصة التجارة. وبديهى أن يبرز دور المشتغلين بشؤون المال والصيرفة والجهبذة ليشكلوا شريحة أخرى تخدم البورجوازية التجارية. أما رؤساء الحرف [1] فقد شكلوا شريحة ثالثة أقل أهمية؛ لعدم إنجاز ثورة صناعية قادرة على الإنتاج البضائعى «Mass Production».

ويمكن إدراج «التكنوقراط» من الأطباء والمهندسين فضلاً عن العلماء والكتاب غير الرسميين كشريحة من شرائح الطبقة الوسطى؛ نظراً لكون الأخيرين فى الغالب الأعم من التجار والحرفيين. وبالمثل يمكن إدراج بعض حالات الجهاز الإدارى الذين كانوا يمارسون التجارة خلسة وخفية.

) جوتيان : المرجع السابق ، ص ١٤٨.

ويلاحظ أن شريحة كبار التجار تكونت من عناصر مسلمة فضلاً عن رعايا ذميين بالإضافة إلى تجار أجانب - خاصة من اليهود الرهدانية - ممن سمح لهم بالاتجار في الكماليات وسلع الترف عبر العالم الإسلامي.

أما التجار المحليون فكانوا يمثلوا «البورجوازية الصغيرة» التي انحدرت إلى طبقة العوام منذ منتصف القرن الخامس الهجري في ظل سيادة النظم الإقطاعية العسكرية.

وبرغم تعدد هذه الشرائح وتنافرها وعدم استقرارها على حال؛ فقد تخلق بينها نوع من «الوعي الطبقي» نتيجة الدور الهام الذي اضطلعت به «الأصناف» للحفاظ على مصالح الطبقة إزاء السلطة [1] فضلاً عن تنظيم الأمور الداخلية للحرف. بل وصل هذا الوعي أحياناً إلى حد تكوين «شركات مساهمة» تجارية ومالية وأخرى للنقل البحري لخدمة التجارة الدولية. كما أسست «فابريقات» كبرى ضمت آلاف العمال في «معامل الدولة» غالباً ومصانع الأفراد في بعض الأحيان.

لكن فقدان السيطرة على البحار وتقاطر موجات الشعوب البدوية الرعوية الطرفدارية إلى «القلب» واستيلائها على السلطة وتكريسها الإقطاع العسكري؛ أفضى إلى إجهاض الصحوة البورجوازية.

لذلك حولت الطبقة الوسطى على استغلال رأس المال المتراكم في حيازة الأرض [2] عن طريق الشراء أو الاستصلاح، فضلاً عن إقراض الخلفاء والسلاطين، كذا الميل إلى حياة الدعة والترف أو الإقبال على حياة الزهد والتنسك [3]. بل إن شريحة «أهل القلم» تطلعت لتولي الوظائف العامة

---

(١) انظر: نجاة باشا: التجارة في المغرب الإسلامي، ص ٥٣، تونس ١٩٦٧.

(٢) محمود إسماعيل: سوسيولوجيا، جـ ٢، ص ١٩٢.

(٣) محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة العربية الإسلامية، ص ١٣٨.

فى جهاز الدولة الإدارى والمالى [1]. وحسبنا أن أهل الذمة لعبوا دورًا بارزًا فى هذا الصدد، إذ تولى بعضهم الوزارة فى بعض دول المشرق والمغرب سواء بسواء.

وقد أفضى ذلك كله إلى تدهور الطبقة الوسطى وخاصة العناصر غير المسلمة من «أهل الذمة» الذين تحولوا إلى طبقة العوام – وفقًا لوثائق الجنيزة – إذ نلاحظ احتكار صفار التجار المسلمين المتاجرة على الصعيد المحلى، بينما آلت التجارة الدولية إلى قوى أجنبية كالهنود فى المشرق وتجار المدن الإيطالية فى عالم البحر المتوسط.

لنحاول الآن إلقاء الضوء على «عقلية» – Lamentalité– البورجوازية الإسلامية بهدف إبراز عوامل ضعفها ومحدودية دورها على الصعيد السياسى، وإن تعاظم على الصعيد الفكرى خصوصًا والحضارى بوجه عام.

وفى هذا الصدد سنحاول تصحيح بعض الأخطاء فى أحكام جوتيان على ضوء النصوص الخلدونية. برغم تعويل جوتيان على وثائق الجنيزة.

ولعل هذا الاعتماد على تلك الوثائق كان سببًا فيما تردى إليه من أخطاء؛ إذ حاول تعميم تحليلاته عن «العقلية» اليهودية البورجوازية على سائر الفئات الأخرى الإسلامية والنصرانية. كما حاول – لأسباب عرقية ودينية – إضفاء طابع مثالى تبريرى على سلوك «اليهودى» البورجوازى الذى جسده وليم شيكسبير فى شخص «شيلوك» تاجر البندقية.

---

(١) جوتيان: المرجع السابق، ص ١٣٩، ١٤٠.

يضاف إلى ذلك زعمه بوجود سمات مشتركة لأخلاقيات وشمائل البورجوازية في عالم البحر المتوسط؛ حيث تصور دوراً مهماً لليهود في صياغة قسماتها؛ دون تمييز بين البورجوازية في العالم الإسلامي وبينها في أوروبا.

يصف جوتيان البورجوازية عموماً بالتدين [1] والعلم.

وإذا كنا نوافق على السمة الثانية على أساس ما أقره ابن خلدون من ارتباط العلم بحياة الحضر لأنه «صنعة من الصنائع تكتسب» [2]، فلا نقر زعمه عن سمة التدين؛ اللهم إلا في العصور المتأخرة حين انحدرت بعض شرائح البورجوازية إلى طبقة العوام؛ فسلكوا حياة النسك والتصوف الذي شاع عموماً بين الحرفيين.

كذلك يبرز جوتيان ما انطوت عليه شمائل الطبقة الوسطى من سمو الأخلاق والتشبث بالفضائل، وهو أمر نفاه ابن خلدون في فصل يقرر «أن خلق التجار نازلة عن خلق الرؤساء وبعيدة عن المروءة»، «لأنها تميل إلى المكايسة والمماحكة والتحذلق وممارسة الخصومات واللجاج وهي عوارض أخلاق التجار» [3]. وتنسحب نفس السمات على شريحة رؤساء المهن والحرف؛ إذ نجد في كتب الحسبة خاصة عند ابن عبدون والشيزري مصداقًا لذلك.

---

(١) نفسه ص ١٥٢.
(٢) المقدمة، ص ٣٦٢، بيروت ١٩٦٧.
(٣) المقدمة، ص ٧١١.

أما ما ذكره جوتيان عن سمة العفة والاحتشام [1]، فأمر لا يتسق مع ما شاع عن انغماس أفراد هذه الطبقة – وخاصة كبار التجار – في الترف والبذخ، إن لم يكن الفسق والفجور. يشهد على ذلك أدب «ألف ليلة وليلة» والأمثال والحكم الشعبية التي تحمل حملة ضارية على البورجوازية من المسلمين والنصارى واليهود. وليس أبلغ من المثل المعروف القائل إن «للمسلم فرجه وللنصراني ماله ولليهودي بطنه».

ويخيل إلى أن حياة الدعة والخمول – لا الكدح والمغامرة كما هو حال البورجوازية الأوروبية – مسؤولة – ضمن أسباب أخرى سنعرض لها – عن هزال دور البورجوازية الإسلامية على الصعيد السياسي. وقد فطن ابن خلدون إلى مسؤوليتها «الصغرى» عن تدهور الحرف والصناعات ومسؤولياتها «الكبرى» عن «خراب العمران»، وذلك حين سعت إلى الجاه بالارتماء في أحضان الرؤساء والسلاطين ودفع أمور الحرف «إلى الوكلاء والحشم» [2]. لقد كانت هذه الطبقة – كما اعترف جوتيان أخيراً [3] – حريصة على مصالحها الضيقة والمباشرة دون ولاء للوطن.

ومع تسليمنا بلا علمية الحديث عما يسمى «بالشخصية البورجوازية» فلا أقل من الاعتراف بما أسفر عن «مرضها» نتيجة معطيات شتى جغرافية واقتصادية واجتماعية وربما دينية، من أثر في هزال دورها التاريخي على الأقل من الناحية السياسية.

---

(١) جوتيان: المرجع السابق، ص ١٥٦.
(٢) ابن خلدون: المقدمة، ص ٧١٢.
(٣) جوتيان: المرجع السابق، ص ١٥٩.

أما عن هذا الدور فقد سبق رصده في دراسات لنا بما يغني عن التكرار. وحسبي في هذا المجال أن أشير إلى بعض الخطوط العامة.

على الصعيد الاقتصادي، لا ننكر أن «عقلية» تلك الطبقة هي التي أفرزت مفهومها متطوراً للدين يعمّق الاتجاه الحياتي الدنيوي على عكس مفاهيم العوام التي تتسم بالاتكالية والخنوع املاً في خلاص «أخروي» من شظف العيش وقسوة الحياة. وليس أدل على ذلك من أن الصيارفة في العصر الأموي كانوا يمارسون مهنتهم في دكاكين ملحقة بالمساجد [1]. وقد لخص الشيباني هذا المفهوم في كتابه «الاكتساب في الرزق المستطاب» حيث يقول «إن كسب العيش واجب على كل مسلم كذلك كسب المعرفة». كانت تلك النزعة من وراء الازدهار الاقتصادي الذي حدث إبان عصري «الصحوتين البورجوازيتين» وانعكست آثاره على سائر قوى الإنتاج، بحيث يمكن القول بأن ذيوع الاتجاهات الفقهية المعولة على الاجتهاد تعد ثورة معرفية واكبت النهضة الاقتصادية التي خلقت علاقات إنتاج مرنة ووسائل إنتاج متقدمة بعد تسخير العلم لأغراض عملية حياتية. ولا أدل على ذلك من ترسيخ الملكية الخاصة وإصلاح نظم الجباية والاهتمام بأمور الري والسقاية واستنباط محاصيل جديدة على مستوى حرفة الزراعة تشهد على ذلك كتب الفلاحة والريافة والحيوان التي صنفت إبان عصري الصحوة البورجوازية.

وبالمثل تطورت الصناعة نتيجة استغلال المناجم والمحاجر استغلالاً اقتصادياً وتبني الدول «المتبرجزة» الصناعات الثقيلة وظهور «الأصناف» لتنظيم العلاقة بين الحرفيين والدولة، كذا تنظيم أمور المهن وفق تقاليد وأعراف من شأنها الحفاظ على جودة الإنتاج وتحسين أحوال الحرفيين.

---

(١) البلاذري: فتوح البلدان، ص ٢٨٣، القاهرة ١٩٢٠.

أما التجارة فقد شهدت أوج ازدهارها بعد أن هيمن المسلمون على تجارة «العبور» العالمية وما نجم عن ذلك من تراكم رأس المال وذيوع التبادل النقدى والمؤسسات المالية والشركات الاستثمارية.. إلخ.

وبدهى أن تؤثر النهضة الاقتصادية على الأوضاع الاجتماعية والعمرانية. ولسنا بحاجة إلى إثبات انتشار روح التسامح الدينى والمذهبى والتجانس الاجتماعى، بحيث وجدنا أهل الذمة يسهمون إلى جانب المسلمين فى النشاط الاقتصادى. وحسبنا أن نورد نصًا مهمًا يُغنى عن ذكر التفصيلات. يقول ابن حوقل (١): «اختفت الإحن والثارات بين السكان فقد تواضعوها عند الحاجة وطرحوها رئاسة وسماحة».

ولم يغفل» آدم ميتز (٢) حين ذهب إلى أن «التجارة كان لها أبلغ الأثر فى توحيد العالم الإسلامى اقتصاديًا». كما لم نبالغ حين جزمنا «بأن قاعدة «المصالح المشتركة» دعمت سياسة «توازن القوى» وجعلت «التعايش» بين كيانات العالم الإسلامى سمة تجب الاختلافات الإثنية والخلافات المذهبية والطموحات السياسية» (٣).

ناهيك عن تعاظم ظاهرة النمو المدينى العمرانى والديموغرافى بعد تأسيس العديد من المدن والموانى فى سائر ربوع العالم الإسلامى. وحسبنا أن بعض هذه المدن تأسست نتيجة جهود مشتركة لتجار مسلمين ينتمون إلى دول مختلفة (٤). كل هذا يفسر لماذا اتسم عصرى «الصحوة

---

(١) صورة الأرض، ص ٩٦، ليدن ١٩٣٦.

(٢) الحضارة الإسلامية فى القرن الرابع الهجرى، ص ٢، ص ٢١٤، بيروت ١٩٦٧.

) محمود إسماعيل: الأدارسة ص ١٩٣ – الكويت ١٩٨٩.

) محمود إسماعيل : سوسيولوجيا جـ ٢ ص ٨٥.

البورجوازية» بندرة الثورات الاجتماعية داخلياً وضآلة الصراعات السياسية بين دول العالم الإسلامي إذا ما قيس الحال بالعصور السابقة واللاحقة.

وفي المجال الثقافي؛ برز الدور المتعاظم للطبقة الوسطى. وحسبنا الإشارة إلى أن تأسيس العلوم الإسلامية تم خلال الصحوة البورجوازية الأولى (العصر العباسي الأول) وأن بلوغها أوج ازدهارها تم خلال عصر الصحوة الثانية (في ظل البويهيين والفاطميين الأوائل وخلفاء بني أمية بالأندلس).

ومن مظاهر النهضةِ في العلوم والفنون والآداب ظاهرة تصنيف العلوم وتأصيل مناهجها وتدوينها، وذيوع ظاهرة «الرحلة في طلب العلم»، وانتشار المكتبات العامة والخاصة، فضلاً عن تعاظم حركة الترجمة وسيادة الليبرالية في الفكر والتسامح بين أهل الملل والنحل[1]... إلخ.

ونظرة إلى مشاهير أدباء وعلماء الإسلام الذين ينتمون إلى شريحتي التجار وأهل الحرف تغني عن البيان. يستوي في ذلك المبرزون في العلوم العقلية والنقلية. وإذا كنا قد أثبتنا تلك الملاحظة في دراسات سابقة على صعيد العلوم العقلية [2]، وهو ما أكده أيضاً كلود كاهن[3]، فقد أثبت جويتان[4] نفس الحقيقة على صعيد العلوم النقلية. فسعيد بن المسيب – مثلاً

---

(١) عن مزيد من التفصيلات، راجع: محمود إسماعيل: سوسيولوجيا، جـ ١، الفصل المعنون «تنامي المد الليبرالي» ص ١٤٤ وما بعدها.

(٢) نفسه ص ١٥٤، ١٥٥.

(٣) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ١٠٧، بيروت ١٩٧٧.

(٤) دراسات في التاريخ الإسلامي، ص ١٤١.

– كان تاجرًا وفقيهًا، وأبو هريرة امتهن تجارة الغلال، ومعظم رجالات المعتزلة وفقهاء الإباضية كانوا تجارًا وحرفيين، وجماعة إخوان الصفا مثلوا العلم البورجوازى فى أروع صورة [1]، وفى ذلك مصداق لصحة ما ذهب إليه ابن خلدون من ارتباط العلم بسكان الحواضر.

أما عن الدور السياسى للطبقة الوسطى؛ فكان محدودًا وهشًا. وهذا راجع إلى عدم إنجاز تحول رأسمالى تام يتيح للبورجوازية تسنم السلطة وتوجيه مقادير السياسة.

واستقراء عصور التاريخ الإسلامى يكشف عن هزال الدور السياسى للبورجوازية فى صدر الإسلام، حيث هيمن العرب على أمور السياسة والحكم والجيش. وما شاع عن احتقار العرب أهل المهن وأرباب الحرف لم يكن من فراغ. ومع ذلك يمكن الكشف عن دور خافت للطبقة الوسطى فى حركات المعارضة الخارجية والشيعية. لكن الدور الأعظم لهذه الطبقة يتمثل فى مؤازرة السلطة. ولدينا من القرائن على اشتراك أفرادها فى جيوش الخلافة ضد المعارضة فى معظم الأحيان ذكر المبرد [2] – على سبيل المثال – أن تجار أصفهان ناصروا الخلافة الأموية فى قمع ثورة المختار الثقفى. وبالمثل لم يتقاعس التجار عن إقراض الأموال للولاة والقواد، فعلى سبيل المثال أقرضوا المهلب بن أبى صفرة المال اللازم خلال حروبه الطويلة ضد الخوارج الأزارقة [3].

---

(١) انظر: محمود إسماعيل: تاريخ الحضارة، ص ٢٥١ وما بعدها.
(٢) الكامل، جـ٨، ص ٣٠، القاهرة ١٩٣٧.
(٣) نفسه ص ٧٦.

صفوة القول ارتبطت مصالح البورجوازية إبان تلك الحقبة بالدولة. وهو ما فطن إليه ابن خلدون [1] حين قال : «إذا توفر المال لدى التاجر فحصلت له ثروة تعينه على الاتصال بأهل الدولة، فعل ذلك من أجل الظهور والشهرة».

لكن اصطدام هذه المصالح مع السلطة في أواخر العصر الأموى دفع الطبقة الوسطى للإسهام في الدعوة العباسية. وهو أمر فطن إليه الدكتور حسن محمود كما ذكرنا من قبل. وليس أدل على ذلك من كون أبى سلمة الخلال أشهر رجالات الدعوة العباسية تاجر غلال [2]. كما كان الفضل بن سهل وزير المأمون [3] تاجرًا . أما الوزير محمد بن عبد الملك الزيات فكان في بداية أمره يُموّن البلاط العباسى بالمؤونة [4].

وحين اصطدمت مصالح البورجوازية بالخلافة العباسية، عولت على تأييد المعارضة العلوية على نحو خاص. يتجلى ذلك في موقف المعتزلة الذين أزروا الزيدية في المشرق والمغرب على السواء. وقد تعاظم هذا الدور إبان عصر تسلط الأتراك، حيث قادت البورجوازية معظم حركة المعارضة ونجحت في تأسيس دول ذات طابع بورجوازى قبح كدولة القرامطة في البحرين والدولة الصفرية في سجستان ودويلة مجانة بالأندلس [5].

---

(١) المقدمة، ص ٧١٢.

(٢) البلاذرى: فتوح، ص ٢٨٦.

(٣) الجهشيارى: الوزراء والكتاب، ص ٢٢٩، القاهرة ١٩٣٨.

(٤) ابن طباطبا: الفخرى في الآداب السلطانية، ص ١٨٤، القاهرة ١٩٣٨.

(٥) راجع التفصيلات في كتابنا: سوسيولوجيا، جـ ٢، ص ١٧٣ وما بعدها.

ولا نبالغ إذا ذهبنا إلى أن قيام دول البويهيين والفاطميين والخلافة الأموية بالأندلس كان تعبيراً عن تعاظم دور الطبقة الوسطى. وحسبنا أن قيام تلك الدولة تزامن مع الصحوة البورجوازية الأخيرة خلال القرن الرابع الهجرى.

إلا أن هذا الدور قد تلاشى تماماً منذ منتصف القرن الخامس الهجرى بعد تكريس النظم البدوية الإقطاعية العسكرية. وهذا يفسر لماذا انحدرت معظم شرائح البورجوازية إلى طبقة العوام، كما احترفت بعضها القرصنة البحرية [1] وانحاز البعض الآخر لمؤزارة النظم السائدة التى أفادت من خبراتهم فى الأمور المالية والإدارية.

هكذا لم تنجح الطبقة الوسطى فى العالم الإسلامى الوسيط فى الوصول إلى السلطة نتيجة إجهاض دورها التاريخى بعد سيطرة الإقطاعية العسكرية.

على أن تلك الحقيقة تحتاج إلى وقفة متأنية لتعليل هذا الدور السياسى الهزيل. إذ يتبادر إلى الذهن سؤال مهم هو: لماذا لم تنجح البورجوازية الإسلامية فى إنجاز تحول رأسمالى؟؟ على هذا السؤال أجابت ثلة من الدارسين نوجز آراءهم على النحو التالى:

يرى كلود كاهن [2] أن نشاط البورجوازية التجارية كان عابراً، إذ

---

(١) عن القرصنة فى المحيط الهندى والخليج، راجع: هايد: تاريخ التجارة ص ١٧٦، ١٧٧. وعن القرصنة فى البحر المتوسط، راجع: أرشيبالد لويس: القوى البحرية والتجارية، ص٢٩.

(٢) تاريخ العرب والشعوب الإسلامية، ص ١٢٨، ١٢٩.

ارتبط بسيطرة المسلمين على البحار وهى سيطرة كانت عابرة أيضًا ما لبثت أن تهاوت فى أواخر القرن الخامس الهجرى. لذلك ظلت الزراعة تشكل قوة الإنتاج الثابتة والقارة وليس الصناعة أو التجارة.

أما موريس لومبار [1]، فقد علل الأمر بافتقار العالم الإسلامى إلى المواد الأولية اللازمة لتخليق وسائل إنتاج قادرة على أن تنتج للسوق؛ الأمر الذى أفضى إلى تكريس الإقطاعية ذات الإنتاج الاكتفائى المحدود. لذلك لم تتخلق طبقة بورجوازية تجارية خالصة تكون واسطة بين المنتجين والأسواق.

ويعزى إيف لاكوست [2] هزال البورجوازية إلى تدخل الدولة فى قوى الإنتاج عن طريق الاحتكار والمبالغة فى فرق المكوس والجبايات؛ الأمر الذى خلق بورجوازية كسيحة كانت لقمة سائغة «للبدو الناقمين المبعدين».

أما جويتان [3]، فيرد السبب إلى الدين الإسلامى الذى – كما يزعم – عوق النشاط التجارى حين حرم الربا، فضلاً عن إلزامه الرعية بطاعة أولى الأمر. ولأن البورجوازية الإسلامية متدينة ومخلصة لهذه التعاليم «لم تتطلع أصلاً للقضاء على الدولة». وننوه بخطأ هذا الزعم الذى سبق وفنده مكسيم رودنسون [4].

أما المؤرخون العرب؛ فقد انفرد الحبيب الجنحانى [5] بمجرد طرح الإشكالية وأجل الإجابة عنها ريثما يتم رصد دقيق لأنماط الإنتاج السائدة

---

(١) الإسلام فى عظمته الأولى، ص ٢٠٣، ٢٠٥، بيروت ١٩٧٧.

(٢) العلامة ابن خلدون ص ٢٢، ٢٣.

(٣) دراسات فى التاريخ الإسلامى، ص ١٥٩.

(٤) الإسلام والرأسمالية، ص ١٠٢، بيروت ١٩٦٨.

(٥) تاريخ المغرب، ص ٢٤٢ تونس ١٩٧٧.

في العالم الإسلامي. كما انفرد مفكر عربي هو مهدي عامل [1] بالإجابة على السؤال في مؤلف عول فيه على التأمل النظري الانطباعي دون مسح أولي للواقع التاريخي.

وإذ قدر لنا القيام بهذا المسح - في دراسات مطولة - تحق لنا مشروعية الإجابة على المسألة. وأنوه بالاقتصار على مجرد ذكر الخطوط الأولية التي فصلناها في دراسة سابقة [2].

سبقت الإشارة إلى الدور الإيجابي للطبقة الوسطى على الصعيد الاقتصادي، والآن لا مناص من عرض الجانب السلبي الذي يفسر ويعلل أسباب أزمتها من خلال دراسة قوى ووسائل وعلاقات الإنتاج ونُقرّ بوجاهة سائر التفسيرات السابقة - باستثناء رأي جويتان - التي تمس كل منها بعض جوانب الأزمة دون أن تحيط بالجوانب الأخرى. وحسبنا أن هذه التفسيرات جميعًا جاءت متناثرة في مؤلفات أصحابها، فلم يكرس أيٌّ منهم مبحثًا مستقلاً لاستكناه حقيقة الإشكالية.

تتضح علل الأزمة في طبيعة قوى ووسائل الإنتاج فيما نرى. فعلى صعيد الزراعة، نلاحظ أن الظروف الجغرافية المتمثلة في وقوع العالم الإسلامي بين خطوط عرض متقاربة أدت إلى تماثل السلع الزراعية المنتجة، الأمر الذي أفضى إلى محدودية التبادل التجاري. هذا بالإضافة إلى جعل

---

(١) انظر: كتابه: أزمة الحضارة العربية أم أزمة البورجوازيات العربية، بيروت ١٩٧٤.

(٢) راجع: للمؤلف: سوسيولوجيا ج٢، الفصل المعنون «نهاية الصحوة البورجوازية» ص ٢٣٥ وما بعدها.

الأرض دعامة الإنتاج الثابت والقار. فقد امتدت السهول الفيضية المعتمدة على الرى الصناعى أو السهول الساحلية المحاصرة بالجبال والمعتمدة على المطر من شرقى العالم الإسلامى إلى غربيه. كما أن تلك المناطق الزراعية محاطة بنطاقات رعوية استبسسية أو صحراوية شاسعة بحيث شكل الرعى مع الزراعة دعامة الإنتاج. وكلها ظروف تساعد على تكريس نمط الإنتاج الإقطاعى وتمييع النمط البورجوازى. فقد تخلقت طبقة «كولاكية» عريضة محدودة الفاعلية على الصعيد السياسى. وهذا يفسر تعايش الأنماط الهامشية مع النمط الأصلى الثابت، بحيث أصبح الصراع الاجتماعى مائعًا لم يسفر فى أحسن حالاته إلا عن إضعاف سائر القوى فى القلب والتمهيد للقوى البدوية الرعوية الطرفدارية كى تقفز إليه وتستولى على السلطة قسرًا لتكريس الإقطاعية العكسرية.

وهنا تصدق مقولة «دوب» [1] بأن «الإنتاج الزراعى قد يسهّل فى مراحل مبكرة ثورة المنتجين؛ لكنه يلعب فى مرحلة تالية دورًا معوقًا لنمو العلاقات البورجوازية».

وفى مجال الصناعة؛ نلاحظ افتقار العالم الإسلامى إلى مقومات أولية لإنتاج الآلة والطاقة اللازمة لتأسيس مصانع كبرى تنتج سلعًا للسوق، الأمر الذى يفسر الاقتصار على الحرف اليدوية كدعامة للإنتاج الصناعى الموجه للاكتفاء الذاتى. هذا فضلاً عن اختصاص الدولة بالإنتاج الصناعى

---

(١) راجع: مجموعة من الدارسين: الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية، ص ٢١٢ بيروت ١٩٧٩.

الثقيل فضلاً عن احتكار بعض الصناعات التحويلية بهدف التجارة. فإذا أضيف إلى ذلك إثقالها أهل الحرف بالضرائب والمكوس، أدركنا لماذا لم تتخلق بورجوازية صناعية قادرة على إنجاز ثورة صناعية كما حدث في أوروبا.

وفيما يتعلق بالتجارة: نلاحظ بالمثل هيمنة الدولة على قطاع عريض من التجارة الدولية، فضلاً عن اشتغال الجهاز البيروقراطي بالتجارة المحلية وما يترتب على ذلك من وضع العراقيل أمام البورجوازية التجارية. يضاف إلى ذلك أن ازدهار التجارة الدولية كان مرتبطًا بقدرة على إقرار الأمن في الداخل والسيادة على البحار في الخارج، الأمر الذي أفضى إلى ارتباط مصالح التجار بالدولة. وهو أمر فطن إليه ابن خلدون حين قال بأن الدولة «هي السوق الأعظم للتجارة». وهذا يفسر لماذا انتقلت التجارة الدولية إلى أيدي قوى خارجية بعد تكريس الإقطاعية العسكرية التي عجزت عن إقرار الأمن في الداخل والحفاظ على السيادة البحرية. كما أن اشتغال أهل الذمة بالتجارة – وهم أعجز من الاضطلاع بمشروع سياسي – كان من أسباب هزال البورجوازية التجارية وعجزها بوجه عام من مناطحة الإقطاعية. وحسبنا أنه حتى في عصري «الصحوة البورجوازية» لم تستأصل شأفة الإقطاعية تمامًا. وفي ذلك مصداق على صحة القاعدة الهامة القائلة بأن البورجوازية التجارية لا تستطيع – في أحسن الأحوال – إلا أن «تتغلغل أبنية الإقطاعية دون القضاء عليها».

هكذا تضافرت عوامل جغرافية واستراتيجية – وربما بعض المحاذير

الدينية – على غل يد البورجوازية فى العالم الإسلامى الوسيط الأمر الذى وسم نشاطها «بالعلزونية» و«الطفولة» ودمغ تكوينها «بالهجينية» وحدد حركتها «بالكساح» وجعلها فى النهاية لقمة سائغة لجفاة البدو من «الناقمين المبعدين» الذين أجهزوا عليها حول منتصف القرن الخامس الهجرى لتسود الإقطاعية العسكرية [1] حتى مشارف العصر الحديث !

---

(١) عن مزيد من المعلومات، راجع: محمود إسماعيل: سوسيولوجيا، جـ ٢، ص ٢٣٥ وما بعدها.